من أوائل الكليات التي تم تأسيسها في جامعة عدن..

عميد كلية الحقوق : سنفتتح قريباً المكتبة الخيرية ونحرص على جودة العملية التعليمية ومخرجاتها

عدد الطلاب في النظامين العام والموازي يصل إلى (1100) طالب

أفاد عميد كلية الحقوق أستاذ مُشارك دكتور محمد صالح محسن، أن عمادة كلية الحقوق تحرص على جودة العملية التعليمية في الكلية ومخرجاتها، وأن كلية الحقوق تُعد من أهم الصروح العلمية في جامعة عدن، ومن أوائل الكليات التي تم تأسيسها في جامعة عدن في عام 1978م، لافتا إلى أن الكلية حققت نقلة نوعية في مختلف الجوانب سواء من حيث البنية التحتية، أو الجوانب الأكاديمية والإدارية، والأنشطة الطلابية المتنوعة، كما أنه تم ترسيخ نظام صارم وثابت وموحد يسري على الجميع بدون استثناء وفقاً للقوانين واللوائح النافذة، مما ساعد على تحقيق نتائج إيجابية لصالح العملية التعليمية رفعت من سمعة ومكانة كلية الحقوق، وزيادة الإقبال على الدراسة فيها.

تقرير/ قيصر ياسين :

كما أدى ذلك إلى التزام الطلاب بالضوابط السائدة في الكلية، وارتفاع مستوى الوعي القانوني لديهم، وشعورهم بالفخر والاعتزاز كونهم طلاباً في كلية الحقوق باعتبارها كلية النظام والقانون، والكلية التي يتخرج منها قادة الدولة.

واعطى عميد الكلية بعض الأمثلة، منها أنه في أول دورة امتحانية بعد توليه عمادة الكلية في عام 2016م تم ضبط (428) حالة غش، والآن لا تتجاوز حالات الغش الأربع حالات في الدورة الامتحانية، بفضل النظام الامتحاني الصارم من خلال التوزيع المنظم المدروس للطلاب في القاعات الامتحانية، واعتماد نظام أرقام الجلوس، وتشديد عملية المراقبة، ومن ثم الإجراءات الرادعة التي تتخذ بحق مرتكبي حالات الغش، التي عادة ما ترتكب من قبل طلبة المستوى الأول الذين يأتون من المدارس، ولم يتعودوا بعد على النظام السائد في الكلية.

وأوضح الدكتور محمد صالح أنه يوجد في الكلية برنامج البكالريوس في القانون، وبرنامجا الماجستير والدكتوراه، وهناك إقبال كبير على جميع هذه البرامج، موضحا أن هناك إشادات مستمرة بالنقلة النوعية التي حصلت في الكلية، والإنجازات التي تحققت وتتحقق فيها في السنوات الأخيرة بشهادة من رئاسة الجامعة، وحتى من خارجها، مما افسح المجال لخريجي الكلية في الحصول على فرص عمل سواء في القطاع العام أو الخاص، مضيفا: لدينا نظام يختلف عن الكليات الأخرى، اضافة إلى تنفيذ امتحان القبول، يتم إجراء مقابلة شخصية مع كل طالب متقدم لمعاينة الطالب أو الطالبة من حيث المظهر الخارجي من ملابس محترمة، وحلاقة شعر رسمية تليق بطالب في كلية الحقوق، ومعرفة مدى اطلاعهم، ومدى ثقافتهم العامة، وسبب رغبتهم في الدراسة في كلية الحقوق، وأمور أخرى.

وأشار عميد الكلية إلى أنه وعلى الرغم من أن الكلية بحاجة ماسة جداً إلى الإيرادات الا أنه يتم قبول عدد معين من الطلاب في نظام التعليم المـوازي، حرصاً من عمادة الكلية على جودة العملية التعليمية، وأن لا يكون تحصيل الإيرادات على حساب الجودة ومخرجات الكلية، ففي العام الماضي تم قبول (160) طالبا فقط في نظام التعليم الموازي، وتم رفض قبول عدد كبير من المتقدمين في هذا النظام لذلك السبب، وبالنسبة لإجمالي عدد الطلاب في النظامين العام والموازي فيصل إلى ١١٠٠ طالب».

وأردف العميد قائلا : «نحن الكلية الوحيدة التي ادارت أزمة الإضراب الذي حصل منذ فترة بحكمة، حيث عملنا على مراعاة مصالح زملائنا الأساتذة الذين يعانون من ظروف مالية ومعيشية صعبة للغاية وبين مصلحة طلابنا في استكمال دراسة الفصل الثاني من هذا العام الدراسي، واخترنا الوقت المناسب لاستئناف الدراسة، وكانت النتيجة أن جميع الأساتذة حضروا لأداء واجبهم تجاه طلابهم وتجاه كليتهم، وتسير العملية التعليمية بشكل طبيعي ومنظم، حيث أن نسبة الحضور بالنسبة للاساتذة (100 %)، وستنفذ الخطة الدراسية بنسبة (100 %).

كما تطرق العميد إلى التحديات التي تواجه الكلية، وتتمثل في قلة الإمكانيات، حيث لا تقدم الحكومة أي ميزانية غير صرف الرواتب، ناهيك عن وضع البلد والظروف الصعبة التي يعيشها الجميع أساتذة وموظفين وطلاباً، وبرغم ذلك فقد استطاعت عمادة الكلية وإدارتها بخطط عملية مدروسة مكنتها من تسيير الأموال بالشكل الأمثل.

وكشف عميد كلية الحقوق «عندما وجدنا بعض الطلاب يعانون من صعوبة في الجانب المادي، وعدم قدرتهم حتى على شراء الكتب الجامعية، قمنا بشراء كتب وعملنا على مشروع إنشاء مكتبة خيرية وجمعنا تبرعات الخيرين سواء من المجلس الطلابي أو عمادة الكلية، وخلال شهر سيكون هناك تدشين رسمي وسيتم توزيع الكتب على الطلبة المحتاجين، كما تم وضع آلية لتوزيع الكتب على الطلبة، وإعادتها للمكتبة وفق نظام الإعارة، وتوفير مختبر جنائي يحتوي على أحدث الأجهزة التي لا مثيل لها في البلاد بتمويل من البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن، وتنفيذ من قبل ائتلاف شركة

جـــــنرال لابرتوري اليمنية ومؤسسة الجردان السعودية، كما تم تجديد القاعات، وتأثيثها بكراسي جديدة، بما في ذلك القاعات المدرّجة، كذلك تم تركيب كاميرات متكاملة بكل أرجاء الكلية بتمويل من صندوق عدن لرجالات المال والأعمال، وتم كذلك إنشاء عيادة طبية لطلبة الكلية والموظفين، وذلك للحالات المرضية البسيطة، وإنشاء حديقة راقية في وسط مبنى الكلية وتشجيرها وفيها نافورة، مع مظلات وكراسي وطاولات يقضي فيها الطلاب أوقات الاستراحة، ويستمتعون بالجلوس فيها، إلى جانب مشروع تركيب منظومة طاقة شمسية متكاملة لكل الكلية للقاعات والمكاتب والممرات، وحتى الساحة الخارجية للكلية، وهو أحدث مشروع تم تنفيذه في الكلية بتنفيذ من منظمة اليونبس (UNOPS) التابعة لمكتب الأمم المتحدة، وهو مشروع استراتيجي سيحقق نقلة نوعية في الكلية من مختلف النواحي.

وتقدم عميد كلية الحقوق الدكتور محمد صالح بشكره الجزيل لكل من ساهم ودعم كلية الحقوق بالمشاريع المختلفة التي نُفذت فيها، ومنها البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن ممثلاً بمدير مكتب البرنامج في عدن المهندس أحمد المدخلي، والجهة المنفذة للمشروع ممثلة بالدكتور منير الحريبي، وكذلك منظمة اليونبس (UNOPS) ممثلة بالدكتور خلدون سالم صالح محمد، وكذلك صندوق عدن لرجالات المال والأعمال.

وأكد في ختام حديثه أن عمادة كلية الحقوق ستستمر في سعيها الدؤوب لتطوير العملية التعليمية والعمل الأكاديمي في الكلية، وتحديث مقرراتها ومناهجها بما يتواكب مع التطورات الحاصلة في مجال علوم القانون، وبحسب احتياجات سوق العمل، وسيتواصل السعي لتنفيذ المشاريع التي تحتاج إليها الكلية عبر الجهات الداعمة أكانت منظمات أو صناديق أو أفراد، من خلال العلاقات الطيبة التي تربطها بعمادة الكلية والسمعة الجيدة التي تتمتع بها كلية الحقوق.

اجتماع تنسيقي يناقش الاستعدادات لحملة تعزيز صحة الأم والوليد بعدن

عدن / سبأ :

ناقش اجتماع تنسيقي عقده قطاع السكان بوزارة الصحة العامة والسكان أمس في العاصمة المؤقتة عدن الاستعدادات الجارية للجولة الثانية من حملة تعزيز صحة الأم والوليد المزمع تنفيذها خلال الفترة من ٢٦ حتى ٣١من الشهر الجاري بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان بمحافظات أبين ولحج ومارب.

وتطرق الاجتماع الذي شارك فيه خمسون كادراً يمثلون مدراء عموم مكاتب الصحة والصحة الإنجابية والتثقيف في المحافظات المستهدفة وممثلون عن وزارات الأوقاف والارشاد والتربية والتعليم والتعليم العالي، الى مؤشرات الأداء المستهدفة للجولة الثانية وآليات تنفيذها ومهام الفرق الميدانية وخطة المتابعة والتقييم إضافة إلى توزيع الأدوار بين الجهات المعنية المشاركة في التنفيذ.

وفي الاجتماع الذي حضره الوكيل المساعد لقطاع السكان الدكتور عبدالرقيب الحيدري ومنسقة الصحة في صندوق الأمم المتحدة للسكان بعدن الدكتورة أروى شاكر أكد وكيل وزارة الصحة لقطاع السكان الدكتور سالم الشبحي، على الأهمية القصوى لتنفيذ الحملة خصوصاً في ظل التحديات الصحية التي تواجه الأمهات والمواليد في البلاد.. مشيراً إلى أن تحسين مؤشرات صحة الأم والطفل يعد من الأولويات الاستراتيجية للقطاع الصحي.

ولفت الدكتور الشبحي إلى أن نجاح هذه الحملة يمثل خطوة نوعية نحو تقليل نسب المرضى والوفيات بين الأمهات والأطفال حديثي الولادة.. داعياً بهذا الصدد إلى تكاتف الجهود وتفعيل العمل المشترك بين وزارات الصحة الأوقاف التربية والتعليم العالي ومنظمات المجتمع المدني لضمان الوصول إلى الفئات المستهدفة وتقديم الرسائل الصحية بأساليب فعّالة تراعي خصوصية المجتمعات المحلية.

بدورها أشارت مدير عام الصحة الإنجابية بالوزارة الدكتورة إقبال شائف إلى أن الحملة تهدف إلى رفع الوعي المجتمعي بأهمية الرعاية قبل وأثناء وبعد الحمل وتعزيز السلوكيات الصحية المتعلقة بصحة الأم والوليد وتشجيع الولادات الآمنة في المرافق الصحية.

ولفتت الدكتورة شائف إلى أن الجولة الثانية من الحملة ستركز على إيصال رسائل صحية هادفة من خلال جلسات توعوية تنفذها مثقفات صحيات ميدانيات.. مضيفة ان هناك أنشطة تفاعلية مجتمعية وإشراك الخطباء والمرشدين والمعلمين في التوعية بأهمية الرعاية الصحية للأمهات.

من جانبها أكدت رانيا حسن من مكتب صندوق الأمم المتحدة للسكان بعدن التزام الصندوق بدعم جهود وزارة الصحة في تعزيز خدمات الصحة الإنجابية. مشيرة إلى أن التعاون القائم بين الصندوق والوزارة يمثل نموذجاً ناجحاً للشراكة في ظل التحديات الإنسانية والصحية التي تمر بها البلاد.

تخلل الاجتماع عرض مدير إدارة المعلومات بقطاع السكان المهندس منذر نوشاد تقارير تقييمية عن أداء الجولة الأولى للحملة، التي نُفذت في نوفمبر 2024 وعززت مستوى المعرفة لدى النساء والفتيات بقضايا الصحة الإنجابية وتم تقييم نتائجها والدروس المستفادة منها، وتكريم مدير عام مختبرات الصحة المركزية الدكتور وحيد الباخشي بشهادة تقديرية نظير جهوده المتواصلة في إنجاح برامج وأنشطة قطاع السكان.

الصبيحة.. أبناء وادي شعب يثمنون مواقف الشيخ عبدالرحمن شاهر

وادي شعب / خاص :

ثمن عدد من الشخصيات الاجتماعية والأكاديمية من أبناء وادي شعب بمنطقة الصبيحة بمحافظة لحج، المواقف الوطنية والاجتماعية للشيخ عبدالرحمن جلال شاهر عضو هيئة رئاسة المجلس الانتقالي الجنوبي وشيخ مشايخ الصبيحة.

جاء ذلك عقب الزيارة التي قام بها الشيخ عبدالرحمن شاهر إلى وادي شعب في خطوة حملت دلالات وطنية ومجتمعية عميقة، جسدت روح المسؤولية التي يحملها الرجل تجاه أبناء منطقة وادي شعب خاصة والصبيحة عامة.

وقال احمد عبدالمجيد الشعبي نائب المدير التنفيذي لصندوق رعاية وتأهيل المعاقين بالعاصمة عدن أن الشيخ عبدالرحمن جلال شاهر صاحب مواقف وطنية واجتماعية وقبلية تؤكد تجسيد روح المسؤولية التي يتحلى بها الرجل في كثير من القضايا الوطنية والمواقف المشرفة التي تثبت حضوره بشكل مباشر.

واوضح الشعبي أن الزيارة التي قام بها هي تعبير صادق عن وفاء الشيخ عبدالرحمن جلال لوادي شعب، الذي قدّم خيرة رجاله في خدمة الوطن، وموقف يعكس حرصه الدائم على التفاعل المباشر مع قضايا الناس، والاستماع إلى همومهم ونقل أصواتهم إلى أعلى المستويات.. مؤكداً أن زيارة الشيخ شاهر لاقت ارتياحا كبيرًا لدى أبناء المنطقة الذين عبروا عن تقديرهم الكبير لهذه المبادرة الأخوية والوطنية، مؤكدين أن مثل هذه الزيارات تعزز من الروابط المجتمعية وتوطّد العلاقة بين القيادة وأبناء الشعب بشكل عام.

بدورهم عبر أبناء وادي شعب عن جزيل الشكر والتقدير للشيخ عبدالرحمن جلال، سائلين المولى عز وجل ان يوفقه في أداء مهامه الوطنية والاجتماعية، مؤكدين على أهمية مبادلة الوفاء بالوفاء، والالتفاف حول الشيخ شاهر، والوقوف إلى جانبه في مسيرته التي تخدم الجنوب وشعبه العظيم.